

خطاب صاحب الجلالة في افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية الرابعة

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرة رئيس البرلمان

حضرات النواب المحترمين

كما وعدناكم به في شهر اكتوبر ها نحن اليوم نلتقي لأفتتح الدورة الربيعية لمجلسكم الموقر، انه زيادة على ما هو مناط في الدستور فاعلموا حضرات السادة ان من دوافع وجودنا هنا اليوم بينكم عواطف الصداقة والمحبة والتقدير التي أكنها لكل من يمثل شعبي الشريف العزيز علينا كلنا.

ان الخطاب الذي سنلقيه اليوم أمامكم، هو خطاب توجيهي كسابقيه، فلا يمكن اذن ان يعد خطابا ملكيا للبرلمان كما ينص على ذلك الدستور.

فالخطاب الملكي للبرلمان كما تعلمون لا يقبل المناقشة، أما هذا الخطاب بالعكس فليس الا آراء وتوجيهات واختيارات سنعرضها أمامكم راجين ان تكون حافزاً لِهِمَمِكم ولخيلاتكم ولوطنيتكم حتى تقدموا بالمجهود الجيد الجدي، وحتى نقيم صرح اقتصادنا ومجتمعنا على أسس تجتمع حولها الكلمة ويجتمع معها كذلك المنطق والواقعية.

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد سبق خلال السنوات الماضية ان تحدثنا في العديد من خطبنا وتوجيهاتنا عن الدور المناط بكل من القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية وتطور الاقتصاد الوطني، وعن ضرورة تخلي الدولة للقطاع الخاص عن عدد من مؤسساتها التي ليس هناك ما يدعو الى أن تحتفظ بها، ونريد اليوم ان نعود الى هذا الموضوع لنتحدث بشيء من التفصيل عن الأسباب التي حدت بنا على اختيار السياسة التي قررنا انتهاجها في هذا المجال، وعن النتائج التي نتوخاها منها والوسائل التي نبتغيها الى تطبيقها حتى لا تحيد عن الأهداف المرسومة لها.

ان القرار الهادف الى تمكين القطاع الخاص من الاضطلاع بجزء من الأنشطة الصناعية والتجارية التي تتولاها الآن الدولة او مؤسساتها العامة ليس صادرا عن نظرة قصيرة المدى ولا عن رغبة في مسايرة بعض الآراء التي كثر الحديث عنها، بل هو نابع من تصور بعيد المرامي يراعي معطيات الاقتصاد المغربي في الماضي والحاضر والمستقبل، وليس الغرض منه — كما سنرى فيما بعد — تخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة او تخلي الدولة عن الدور الذي عليها ان تقوم به في تنمية البلاد، ولكنه يرمي — على العكس من ذلك — الى أن يكون محركا لتجديد الاقتصاد المغربي، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتنشيط الاقتصاد الوطني باتاحة الفرصة لفئات جديدة من المغاربة لتلج مجال العمل الحر وتمكين المغرب من المساهمة في المبادلات الدولية مساهمة أوسع مما عليه الحال الآن.

ولكي ندرس الاسباب التي دعتنا الى اختيار هذه السياسة التي نريد ان ننتهجها في هذا المجال ينبغي ان نستحضر الظروف التي نشأ فيها القطاع العام في بلدنا، ذلكم انه بعد ان استرجع المغرب استقلاله واستعاد كامل سيادته كان من الضروري ان يسترد الشعب المغربي المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التي غمر بها الاستعمار المملكة المغربية، ولم يكن القطاع الخاص الوطني — الذي لم تتح له الفرصة لينمو ويتطور في ظل النظام



الاستعماري ــ بقادر على ان يضطلع بهذه المهمة، فكان لزاما على الدولة ــ والحالة هذه ــ ان تقوم بهذا الدور، وهذا ما اقدمت عليه وحققته بوسائل مختلفة كان من بينها انشاء مؤسسات عامة تحل محل المؤسسات الأجنبية من جهة، وتعني من جهة ثانية بالعديد من القطاعات الأخرى، حيث كانت الضرورة تدعو الى سد احتياجات المواطنين والنهوض بالصادرات.

وليس في مستطاع أحد أن يتنكر للسياسة التي أقدمت عليها الدولة في هذه الحقبة من تاريخ المغرب، لأن المصلحة الوطنية كانت تدعو إلى انتهاجها، بل علينا في هذا المقام أن ننوه بجميع الذين عملوا بهذه الطريقة على أن يسترد المغرب سيادته في الميدان الإقتصادي.

وقد أتت هذه السياسة ثمارها، وهذا ما يتيح لنا اليوم أن نتخطى هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى نبحث فيها عن سبل جديدة لتنمية بلادنا على وجه يلائم أفضل ما تكون الملاءمة التي يسير عليها العالم الحديث على اختلاف مناهجه ومذاهبه، ونحشد لبلوغ هذه الغاية جهود الدولة والعاملين في أجهزتها من جهة، وقوى الإبتكار والإبداع التي يزخر بها الشعب المغربي من جهة أخرى.

وعندما يستعرض المرء مختلف الأسباب الداعية إلى تحويل مؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، يتجه نظره أول ما يتجه إلى السبب المالي الذي يبدو من البداهة بحيث يتبادر إلى الأذهان قبل غيره، ويتعلق الأمر بتخفيف الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة من جراء الإعانات المالية التي تبذلها للمؤسسات العامة، وليست المؤسسات العامة والحق يقال كلها في حالة عجز، بل إن عددا لا يستهان به منها يوجد في وضعية متوازنة أو تتيح تحقيق أرباح يدرها نشاطها، ومع هذا فلا سبيل إلى إنكار أن الإعانات التي يحصل عليها القطاع العام من الميزانية تمثل عشرة في المئة من النفقات العامة في مجال التسيير والتجهيز، وهي مبالغ لا يجادل أحد في أن رصدها لأغراض أخرى قد يكون أجدى وأنفع للوطن والمواطنين.

وهذه الوضعية التي وجد فيها القطاع العام ناتجة عن كونه مصابا بمرض ليس خاصا بالمغرب وإن كان منتشرا فيه على نطاق واسع، ويتعلق الأمر هنا بتكاثر الفروع المتولدة عن المؤسسات العامة دونما ضرورة تدعو إلى ذلك أو فائدة ترجى منه، وبحرص تلك المؤسسات على المساهمة في كثير من المشروعات بنصيب وافر أو متواضع، وهذا ما أفضى إلى اتساع القطاع العام اتساعا لا يستند إلى مسوغ معقول أو سبب وجيه.

ويضاف إلى ذلك كله ما يعانيه القطاع العام من أخطاء في الإدارة وخلل في الهياكل وعدم تحديد المسؤوليات تحديدا دقيقاً، ومن الخلط بين مهام الإدارة ومهام المراقبة ومن عدم ملاءمة قواعد المحاسبة لأوضاعه وسوء تطبيقها من قبل من عهد إليهم بذلك.

وهذا ما يفرض علينا أن نبذل قصارى الجهود لتقويم أوضاع المؤسسات العامة، وتصحيح مسارها، سواء منها ما سيبقى تابعا للدولة وما سيحول إلى القطاع الخاص، بقدر ما تتحسن أحوالها وما يتاح لها من أسباب التقويم والإصلاح.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات العامة تعتبر أداة صالحة في نظام اقتصادي قليل التعقيد وضعيف الإنفتاح على الخارج، ويجب أن تضطلع في مقدمة ما تضطلع به الدولة بتسيير سبل الإنتقال إلى نظام اقتصادي أقل بساطة وانغلاقا على نفسه، وهذا هو الدور الذي قامت به في المغرب في كثير من القطاعات الإقتصادية.

إن الإقتصاد العصري المرتبط بالمبادلات الدولية يتطلب في جميع القطاعات التي لا تستلزم فيها المصلحة العامة تدخل الدولة وجود مؤسسات خاصة تسير وفق قوانين السوق، وتتسم إدارتها بقدر من المرونة يتيح لها أن تتطور بحسب ما تقتضيه الظروف تحت مسؤولية أفراد تكون عليهم عهدتها ويتحملون تبعات نجاحها أو إخفاقها.

والمغرب يتمتع ولله الحمد بإمكانيات لا يستهان بها لإنتاج سياسة اقتصادية من هذا القبيل، فالمغاربة حريصون على الإدخار، ولا أدل على ذلك مما يقوم به مواطنونا العاملون في الخارج الذين تظل أنظارهم متجهة صوب بلادهم، ويساهمون في ثرواتها الوطنية، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم المقيمين على أرض الوطن.

والمغاربة يتصفون بروح الإقدام ويطمحون غالبا إلى أن تكون لهم مشروعات خاصة بهم على قدر ما تتيحه لهم وسائلهم الذاتية، فعلينا إذن أن نفسح لهم المجال لتحقيق مطامحهم وأن لا نتركهم يشعرون بأنهم محاصرون بين تمركز رؤوس الأموال من جهة والمؤسسات العامة من جهة أخرى.

ولن نبلغ الغاية التي نتوخاها في هذا المضمار إلا إذا وفرنا لذلك جميع وسائل النجاح وأولينا عناية خاصة لتكوين الشباب وتوفير البيئة الملائمة لما نحن مقدمون عليه، ولم نسمح باحتكار طائفة من الأفراد للمؤسسات التي سيتقرر تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ولا يخامرنا شك في أن تحويل بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص سيتيح الفرصة لتقوم بجانب المؤسسات الخاصة الكبرى والمؤسسات العامة مشروعات صغيرة ومتوسطة ستساعد كما دلت على ذلك التجربة في أقطار أخرى على تمتين النسيج الإقتصادي وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع على اختلافها.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف الوطنية التي تحدثنا عنها بشيء من التفصيل يجب أن لا يغرب عن بالنا أن تحويل بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص يرمي إلى هدفين آخرين هما : تعزيز الجهوية، وإتاحة الفرصة للإقتصاد المغربي لينفتح أوسع ما يكون الإنفتاح على الإقتصاد الدولي.

ليس منا من يجهل ما نوليه للسياسة الجهوية من أهمية في جميع المجالات، وسنغتنم فرصة تخلّي الدولة عن بعض مؤسساتها العامة لنمضي في هذه السياسة قدما إلى الأمام، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقرر أن عددا من المؤسسات العامة التي ستحول إلى القطاع الخاص يجب أن يحظى بالأسبقية في امتلاكها أفراد أو جماعة ينتمون إلى الجهة التي يوجد بها مقر المؤسسة أو منشآت تابعة لها.

وهذا من شأنه أن يعزز الروابط القائمة بين سكان الجهة بفضل ما سيوفره لهم من فرص العمل في المؤسسة والإنتفاع بمنتجاتها وخدماتها، وستكسب الجهة بذلك بعدا اقتصاديا ينضاف إلى بعدها الإداري.

أما فيما يخص المبادلات الدولية فليس منا من يجهل أن زمن النظم الإقتصادية المنحصرة في نطاق وطني ضيق قد ولى وانقضى، وأن الإزدهار الإقتصادي في جميع بلدان العالم مرتبط بتيار المبادلات الذي يرتبط بدوره بالإقتصاد العالمي، وقد دلت التجربة على أن المؤسسات الخاصة تقوم بدور حاسم في مجال الأسواق الأجنبية، وقد بذل المغرب في سبيل تنمية اقتصاده جهوداً محمودة يعرفها الجميع ويقدرها حق قدرها وتبشر بمستقبل زاهر يجذب إليه المستثمرين من مختلف بقاع العالم، وإذا كان الحذر يقتضي منا أن نجنب بلادنا مخاطر التدخل الأجنبي في الميدان الإقتصادي فإن المغرب لا يسعه أن يتهاون بالمكاسب التي يمكن أن يحصل عليها في الأسواق



الدولية في الوقت الذي تسعى فيه النظم الإقتصادية المغلقة على نفسها إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، إن شعارنا في هذه المرحلة من مراحل تطورنا الإقتصادي يجب أن يكون «نحن مستقلون ولكننا متفتحون».

وهنا يجب ان نلفت الانتباه الى ان سياستنا الرامية الى تحويل بعض المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ينبغي ان لا تخضع لمنطق نظري أو لمقتضيات ظرفية، بل لابد أن تراعي بعض العوامل الاجتماعية التي لا يجوز اغفالها، وفي مقدمة هذه العوامل يوجد عاملان نريد ان نشير اليهما لما لهما من أهمية خاصة، العامل الأول هو التشغيل الذي يوليه المغرب أهمية قصوى، شأنه في ذلك شأن كثير من بلدان العالم، وسياسة تحويل بعض المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ترمي الى تنشيط الاقتصاد المغربي والاسراع بتنميته، ومن شأن ذلك ان يتيح المزيد من فرص العمل، ولكن هذا لن يتحقق في الحال بل قد يحدث لو ترك الحبل على الغارب ان يفضي تحويل مؤسسة عامة الى القطاع الخاص في بعض القطاعات او الجهات أو في بعض الظروف الى الاستغناء عن بعض العاملين بالمؤسسة دون تعويض ذلك باحداث فرص عمل جديدة، وحالة مثل هذه لابد من أن ينظر اليها بعين الاعتبار، وذلك اما بتأجيل القيام بعملية التحويل، واما بالتزام من ستنتقل اليه المؤسسة العامة بالاحتفاظ بمن يشتغل فيها من العاملين.

العامل الاجتماعي الثاني الذي نريد أن نثير الانتباه اليه يتمثل في ضرورة العمل على الا يكون تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص فرصة لتعزيز التمركز الرأسمالي ومطية يركبها كبار الأغنياء للحصول على احتكارات جديدة، لأن الغرض المتوخى من العملية التي نحن مقبلون عليها هو توفير الفرص لفئة جديدة من المواطنين، وتمكينها من وسائل الكسب والعمل، وتعويدها تحمل المسؤوليات، واقتحام المخاطر، واغتنام فرص النجاح، واتاحة الظروف المواتية للعمال والمدخرين واصحاب المشاريع لأخذ نصيبهم الوافر من مكاسب التنمية الاقتصادية الذين هم صانعوها، ويجب ان يكونوا المنتفعين بها في نهاية المطاف.

ولن يتأتى لنا بلوغ هذه الأهداف الا اذا وضعنا للسياسة التي قر عزمنا على انتهاجها في هذا المضمار الاطار القانوني الذي يوفر لها سبل النجاح ويتيح لها ان تخرج من حيز التفكير الى محيط الواقع الملموس، ومن نافلة القول ان نذكر هنا : ان دستورنا يكل الى السلطة التشريعية امر البت في تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص وتحديد الاجراءات والضوابط التي يجب ان تسير هذه العملية على نهجها حتى تتم وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

وسيكون على السلطة التشريعية في بادىء الأمر ان تحصر قائمة المؤسسات العامة التي لايمكن تحويلها الى القطاع الخاص، اما لأنها تتكفل بادارة مرافق عامة اساسية في قطاعات لا تقبل المنافسة، واما لأنها تكتسي طابعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقتضي المصلحة الوطنية ان تبقى تابعة للدولة.

ومن جهة أخرى يجب ان يحدد القانون الاجراءات التي يتعين اتباعها لتقويم المؤسسات العامة التي ستتحول الى القطاع الخاص حتى تحصل الدولة في مقابل التخلي عنها على ثمن عادل، كما يجب أن تناط عملية التقويم بهيأة تتمتع بالكفاءة والاستقلال وتكون قادرة على استخدام المناهج المتبعة في تقويم المؤسسات الاقتصادية عند انتقال ملكيتها من يد الى يد.

ويجب أيضا اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة تعدد الراغبين في الحصول على مؤسسة من المؤسسات العامة التي سيتقرر تحويلها الى القطاع الخاص، حتى لا يقوم الاختيار على أساس المحاباة، بل يتم باعتبار المعايير

التي أشرنا الى أهميتها آنفا، وهي تعزيز الجهوية والحفاظ على فرص العمل والحيلولة دون احتكار المشاريع الاقتصادية.

وبالاضافة الى هذا كله يتعين أن ينص القانون على حظر توسيع القطاع العام بانشاء مؤسسات عامة جديدة او السماح لمؤسسات قائمة بإحداث فروع تابعة لها أو توسيع ظروف يصعب توقعها في الوقت الحاضر، وفي هذه الحالات الاستثنائية يجب ان يتخذ القرار في أعلى مستوى من مستويات الدولة.

ويجب ان تصحب هذه التدابير الجوهرية تدابير أخرى تواكبها وتساعد على نجاح السياسة الجديدة التي ترمي الى ارساء قواعدها، ويتعلق الامر باعادة النظر في هياكل المؤسسات العامة سواء ما ستحتفظ به الدولة منها أو ما ستقرر التخلي عنه الى القطاع الخاص، وانشاء هيأة للخبراء المحاسبين ومراقبي الحسابات من شأنها ان تساعد على تحسين ادارة المؤسسات الاقتصادية وادخال اصلاحات على نظام البورصة وقانون الشركات ونظام الضرائب المفروضة على القيم المنقولة، ودراسة قضية استقبال رؤوس الأموال الأجنبية ومعالجتها بما يكفل لبلادنا كامل استقلالها والانفتاح على الاقتصاد الدولي الذي هو السبيل الى بناء اقتصادنا الوطني على أسس عصرية.

ان برنامج العمل الذي استعرضنا عناصره البارزة امامكم والذي يجب ان تسعى الهيأة التشريعية والحكومة والادارة كل واحد منها في نطاق اختصاصها الى تحقيقه على وجه السرعة، قد يبدو على جانب كبير من الطموح وهو في الواقع كذلك، لأنه ليس في بابه إلا تعبيرا عما يحفز سعينا من طموح وطني في مختلف المجالات، ولا يخامرنا شك في أن إنجازه سيتطلب منا جهودا لا يستهان بها، واتخاذ تدابير متعددة في ميادين مختلفة، وابتكار مناهج عمل دقيقة قد تكتسي طابعا ثوريا في بعض الأحيان، حتى نبلغ الغاية التي نتوخاها ونتخطى العقبات التي قد تعترض مسيرتنا نحو الهدف المنشود.

ويجب أن نشير هنا الى عائق قد يقف حجر عثرة في طريقنا ويحول دون نجاحنا فيما نحن مقدمون عليه، ويتعلق الأمر بتشتت العناصر التي يتألف من مجموعها المشروع الذي يجب ان يظل متماسك الأجزاء في جميع المراحل التي يمر بها انجازه، وقد ينشأ هذا التشتت عن اتخاذ تدابير قبل ان يحين وقتها أو بعد فوات أوانها دون مراعاة للتوقيت المحدد لذلك أو عن اقدام ادارة من الادارات على القيام باجراء يدخل في نطاق اختصاصاتها من غير ان تهتم بمدى انسجامه مع الاجراءات الموكول اتخاذها الى ادارات أخرى أو مع بنية المشروع نفسه بوجه عام.

وتلافيا لهذه المحاذير يتعين انشاء هيأة خاصة متكونة من خبراء ذوي كفاءة عالية ويوكل اليها القيام بانجاز جميع العمليات التي يتطلبها تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص في جميع المراحل التي تمر بها من بدايتها الى نهايتها، وتخول السلطة اللازمة على مختلف الادارات لضمان انسجام العملية في مجموعها وتوفير سبل النجاح لها في نهاية المطاف، وهذا منهج قد يبدو فيه خروج على الأعراف المألوفة وقد يثير نوعا من الحساسية في بعض النفوس، ولكنه أمر لامندوحة عنه اذا وضعنا المصلحة العامة في المقام الأول، وغلبناها على ماسواها من الاعتبارات.

وسنكتفي في الأخير بالاشارة الى قطاع ذي أهمية قصوى في حياتنا الوطنية الا وهو القطاع الفلاحي، ان تفكيرنا يتجه أيضا في الوقت الراهن الى ان تتخلى الدولة للقطاع الخاص عن جزء من أملاكها الفلاحية، لقد كان احتفاظ الدولة بالأراضي المسترجعة بعض الوقت مرحلة ضرورية لمغربتها والابقاء عليها ومواصلة

استثمارها، أما الآن فقد ظهرت معطيات جديدة أهمها العنصر البشري المغربي الواعي المتبصر الذي صار قادرا على النهوض بالمسؤوليات وحماية المكتسبات، فأصبح في الامكان نقل الأملاك الفلاحية الى الخواص طبق شروط والتزامات سنعلن عنها فيما بعد، وبذلك سيمكن للفلاحين الذين ستؤول اليهم ملكية اراضي الدولة ان يساهموا في تنمية الاقتصاد الوطني الى جانب الخواص الذين ستؤول اليهم ملكية بعض مؤسسات القطاع العام.

هذه حضرات السادة هي معالم السياسة التي قر عزمنا على انتهاجها وقد شرحنا لكم بما فيه الكفاية بواعثها والنتائج التي نتوخاها منها والسبل والوسائل التي نبتغـــي تحقيقها وما ينبغي ان نقدم عليه من التدابير لنقيها العثرات، ونبتعد بها عن مواطن الزلل.

والله المسؤول أن يمدنا بعونه ويوفقنا جميعا الى ما فيه رفعة الوطن ورفاهية المواطنين، انه سبحانه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعة 20 شعبان 1408 — 8 أبريل 1988